

الإفصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية

دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

خلال الفترة 2012-2021 م

د. نجيب سالم بيوض

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

N.bayoud@uot.edu.ly

تاريخ النشر: 2023.08.28

تاريخ القبول: 2023.08.20

تاريخ الاستلام: 2023.07.19

الملخص

هدفت هذه الدراسة الي تحديد الملاحظات والمخالفات التي تمثل مؤشرات الفساد المالي في الإيرادات العامة للدولة الليبية وتوضيح أثرها على المال العام، كما هدفت الدراسة الي توضيح دور ديوان المحاسبة الليبي (طرابلس) في الحد من ظاهرة الفساد المالي. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام اسلوب تحليل المحتوي للحصول وتحليل البيانات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة السنوية خلال الفترة (2012-2021). وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة وجود مؤشرات واضحة على ان هناك فساد مالي في بندي الإيرادات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، مما أثر سلبا علي المال العام و الأنشطة الاقتصادية و الخدمات العامة المقدمة للمجتمع. كما توصلت الدراسة الي ان ديوان المحاسبة قدم العديد من الملاحظات والمخالفات التي تعتبر اكتشافا للعديد من مؤشرات الفساد المالي في بنود الميزانية العامة للدولة الليبية، الا انه لوحظ وجود قصور وضعف في اجراءات الرقابة على المال العام التي يستخدمها ديوان المحاسبة.

الكلمات الدالة: الفساد المالي، ديوان المحاسبة الليبي، تحليل المحتوي، التقارير السنوية.

Disclosure of indicators of financial corruption on the general revenues of the Libyan state

An analytical study of the annual reports issued by the Libyan Audit Bureau during the period 2012-2021

Dr. Nagib Salem Bayoud

Associate Professor in Accounting

University of Tripoli, Faculty of Economics and Political Science, Accounting Department

N.bayoud@uot.edu.ly

Abstract

This study aimed to identify the observations and irregularities that are considered as indicators of financial corruption in the public revenues of the Libyan state. It also clarifies the impact of indicators of financial corruption on

public money. In addition, it aimed to clarify the role of the Libyan Audit Bureau (Tripoli) in order to reduce the phenomenon of financial corruption. The study relied on the use of the content analysis method to obtain and analyze the data contained in the annual reports of the State Audit Bureau during the period (2012-2021). The results of this study revealed that there are clear indications of financial corruption in the two items of oil and non-oil revenues during the study period, which negatively affected public money, economic activities, and public services provided to society. The study also concluded that the Audit Bureau presented many observations and irregularities that are considered a discovery of many indicators of financial corruption in the items of the general budget of the Libyan state, but it was noted that there are shortcomings and weaknesses in the procedures for controlling public funds used by the Audit Bureau.

Key words: Financial Corruption, the Audit Bureau, Content analysis, Annual Reports .

1. المقدمة ومشكلة الدراسة:

أصبحت ظاهرة الفساد المالي موضوع اهتمام بارز للعديد من الباحثين في جميع أنحاء العالم، حيث يعتبر انتشار هذه الظاهرة له تأثيرات عكسية على حجم الموارد المالية العامة وبالتالي تنفيذ خطط التنمية المستدامة في تلك الدول (الشويرف وحيدر، 2013). تشير الدراسات إلى أن الفساد المالي يُعدُّ واحدًا من أبرز وأهم المخاطر التي تواجه اقتصاديات العالم، وخاصة الدول النامية. فظاهرة الفساد المالي تؤدي إلى هدر وسرقة الموارد المالية العامة على يد المفسدين، وهذا يؤدي في النهاية إلى حرمان هذه الدول، التي تعاني من ارتفاع مستويات الفساد المالي، من استغلال هذه الموارد في مشاريع التنمية ومكافحة الفساد والجهل. ومن الممكن أن يؤدي الفساد المالي أيضًا إلى انهيار الحكومات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية (Mashal, 2011 ؛ Mauro, 1998).

تتطلب ظاهرة انتشار الفساد المالي بيئة مناسبة وجاهرة لاحتوائها، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب، بما في ذلك البطالة، وارتفاع معدلات الفقر والجهل، وانخفاض المرتبات، وارتفاع مخاطر الحوادث، وضعف النظم التشريعية والقضائية والرقابية في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول حافزًا للمفسدين والمستغلين الذين يسعون جاهدين للحصول على المال بأي وسيلة متاحة (مشعل، 2011). وبالتالي، تلك الأسباب أدت إلى زيادة انتشار ظاهرة الفساد، خاصة في الدول التي تمر بتحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية (كلاب وآخرون، 2006).

وبما أن هذه الظاهرة انتشرت وأصبحت واحدة من أهم المخاطر التي تواجه نمو العديد من دول العالم، وخصوصاً الدول النامية، فقد بذلت العديد من الجهود من قبل الدول والمنظمات الدولية لمحاربتها والحد من انتشارها. وفي هذا السياق، أصدرت العديد من الدول التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة التي تهدف إلى حماية المال العام من خلال تعزيز الرقابة ومنع حالات الغش والسرقة والاختلاس التي قد تتعرض لها تلك الأموال، سواءً من خلال الرقابة السابقة أو الرقابة اللاحقة. وقد قامت العديد من المنظمات الدولية، مثل

منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأمم المتحدة، بجهود لتوعية الدول بمخاطر الفساد بمختلف أشكاله ووضع برامج واتفاقيات دولية للحد منه (الفطيسي، 2014).

وبما أن الفساد المالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوة أو ضعف النظام المحاسبي المعمول به في الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية المتابعة لمؤسسات الدولة وعدم قدرتها على اتباع الإجراءات الرقابية الضرورية للحفاظ على المال العام، فإن محاربة الفساد والحفاظ على المال العام يستدعي إصلاح وتطوير النظام المحاسبي المعمول به وأنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة في الوحدات الاقتصادية والأجهزة الرقابية القائمة، والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في محاربة الفساد والحد منه. ويأتي ذلك من خلال قوة وسلطة الأجهزة الرقابية، والتي يجب أن تكون مدعومة بقوة وهيبة الدولة من خلال قدرة الحكومة التنفيذية والتشريعية في الدولة على أداء مهامها بفعالية (Flaherty, 1997)

تُعتبر الأجهزة الرقابية في الدول أداءً رئيسياً لمحاربة الفساد والحد منه. ويُعتبر ديوان المحاسبة الليبي أحد الأجهزة الرقابية التي يعتمد عليها الدولة الليبية لمتابعة ومحاربة الفساد المالي وإعداد تقارير للجهة التشريعية. وقد أنشئ ديوان المحاسبة الليبي لأول مرة بموجب القانون 31 لسنة 1955 م، وأنه احد الجهات المسؤولة عن مراجعة و مراقبة الإيرادات العامة للدولة. وعلى الرغم من أن ديوان المحاسبة الليبي يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعيق أداء مهامه، سواءً كانت هذه الصعوبات والمشاكل أمنية أو سياسية، إلا أنه استطاع اكتشاف العديد من المخالفات المالية التي أدت إلى هدر المال العام، وتُعدّ جهود ديوان المحاسبة الليبي غير كافية لمحاربة الفساد المالي، وذلك ليس فقط بسبب عدم قدرته على أداء مهامه بفعالية، ولكن أيضاً بسبب عدم توفر الموارد والإمكانات اللازمة التي تسمح له بأداء وظائفه بشكل كامل. أظهرت التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن ليبيا تعد واحدة من أكثر الدول فساداً على مستوى العالم.

تقارير منظمة الشفافية الدولية قدمت مؤشرات سلبية حول تزايد ظاهرة الفساد في ليبيا، خاصة منذ عام 2012، ودفع ذلك الحكومات الليبية المتعاقبة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لمكافحة. تشير تقارير منظمة الشفافية إلى أن تصنيف ليبيا في مؤشر الفساد خلال الفترة من 2012 إلى 2021 كان كما يلي:

جدول (1): ترتيب ليبيا للفساد حسب منظمة الشفافية الدولية

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الترتيب	160	172	166	161	170	171	170	168	173	172

المصدر: Transparency International, Web page 2023

وبالتالي، يُمثل السؤال الأساسي مشكلة الدراسة:

ما هو حجم مؤشرات الفساد المالي في تحصيل الإيرادات النفطية وغير النفطية السيادية للدولة الليبية خلال الفترة (2012-2021) ؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التالي:

- تحديد مؤشرات حجم الفساد المالي في بنود إيرادات النفطية وغير النفطية في الدولة الليبية خلال الفترة من عام 2012 إلى 2021م، وذلك باستخدام التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.
- تحديد آثار الفساد المالي في تحصيل الإيرادات العامة على الدولة الليبية.

3. أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع يحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وخاصة في ليبيا. فالفساد المالي يُعدُّ واحدًا من أكبر المخاطر التي تؤثر على نمو وتطور الأمم. يلاحظ زيادة وتوسع حجم الفساد المالي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى عجز الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، مثل عدم قدرتها على سداد المرتبات، وتأثير واضح على النظام الاقتصادي في البلاد. كما تأتي الدراسة لمعرفة الآثار السلبية الناتجة عن الفساد المالي في تحصيل إيرادات الدولة الليبية.

4. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في الجانب النظري للدراسة على المنهج الاستقرائي لعرض وتحليل الأدب المحاسبي والمالي المتعلق بمفهوم الفساد المالي ومؤشراته وأثره على المال العام. تم استخدام المعلومات والدراسات المنشورة في الكتب والأبحاث لدعم الجانب النظري للدراسة.

وتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بمؤشرات حجم الفساد المالي في إيرادات الدولة الليبية، أقرها على المال العام. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة من عام 2012 إلى 2021. وتم تحليل الملاحظات المتوفرة واستخلاص أي ملاحظات أو مخالفات رصدت من قبل ديوان المحاسبة تخضع الفساد المالي في تحصيل الإيرادات العامة واثارها على المال العام. وبناءً على النتائج والتحليلات، تم وضع مقترحات وتوصيات للمحافظة على المال العام.

5. حدود ونطاق الدراسة:

تمحورت الدراسة حول تحديد مؤشرات الفساد المالي وتحليل أثره على المال العام، حيث تم استخدام المعلومات المتاحة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي (طرابلس) كمصدر رئيسي للبيانات في هذه الدراسة، وذلك خلال الفترة من عام 2012 إلى 2021.

6. الفساد المالي:

تُعدُّ ظاهرة الفساد المالي من المشكلات الخطيرة التي تؤثر على المجتمعات، حيث تُعدُّ ظاهرة قديمة وشائعة في مختلف العصور والمجتمعات. تتمثل أهمية دراسة الفساد في تحديد تعريفه وأسبابه وآثاره، فضلاً عن دور الأجهزة الرقابية في القضاء عليه.

يعرّف الفساد بأنه انحراف يحدث في الأداء العام للمؤسسات والمنظمات، يتمثل في استغلال السلطة والقوة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية غير مشروعة. وتشمل سلوكيات الفساد المالي في الرشوة، والنهب والاحتيال، والتلاعب بالمال العام، وسوء استخدام السلطة والمناصب العامة. باختصار، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتحديد أسبابه وآثاره، وتقديم وسائل وحلول لمكافحته والحفاظ على النزاهة والاستقرار الاقتصادي والسياسي. ان ظاهرة الفساد المالي من بين المشاكل التي اجمعت تقارير الخبراء الدوليين علي ضرورة معالجتها في البلدان النامية اذا ما اريد لهذه الدول النهوض، فاذا ما غرقت الدولة في الفساد المالي، فان ذلك سوف يكون له انعكاسات سلبية علي الاستقرار الاقتصادي والسياسي (طه، 2023: طيبي و محي الدين، 2022).

7. انواع الفساد من حيث الحجم:

- 1 - الفساد الصغير: - هو الفساد الذي يمارس من قبل شخص من دون تنسيق مع الاخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين من خلال استلام رشاي من الاخرين
- 2 - الفساد الكبير: - هو الذي يقوم به كبار المسؤولين الموظفين بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو اهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

8. مؤشرات الفساد المالي:

تعتبر مؤشرات الفساد المالي أدوات تستخدم لقياس وتقييم مدى وجود الفساد في بلد معين. وتهدف هذه المؤشرات إلى توفير بيانات ومعلومات قيمة تساعد على فهم وتحليل الفساد ومدى تأثيره على المجتمع والاقتصاد. يتم احتساب مؤشرات الفساد المالي بناءً على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تشمل (منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016):

1. مؤشرات الشفافية والنزاهة: تقييم مدى توفر النزاهة والشفافية في القطاع العام والخاص، وتشمل مثل هذه المؤشرات قوانين الوصول إلى المعلومات والحوكمة المؤسسية ومستوى الفساد في القطاع العام.
2. مؤشرات الرقابة والتفتيش: تقييم مدى فعالية نظم الرقابة والتفتيش في منع الفساد واكتشاف المخالفات المالية وتعقبها، وتشمل مثل هذه المؤشرات مستوى استقلالية هيئات الرقابة وفعالية إجراءات التحقيق ومراقبة التدقيق.
3. مؤشرات المساءلة والعقاب: تقييم مدى تطبيق العقوبات على المسؤولين عن أعمال الفساد وتقديمهم للمحاكمة، وتشمل مثل هذه المؤشرات فعالية النظام القضائي ومدى توريد العدالة وتطبيق العقوبات الرادعة.
4. مؤشرات الشفافية المالية: تقييم مدى شفافية وموثوقية المعلومات المالية العامة والخاصة، وتشمل مثل هذه المؤشرات جودة التقارير المالية ومدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
5. مؤشرات الرشوة والرشوة: تقييم مدى انتشار ظاهرة الرشوة والرشوة في القطاع العام والخاص، وتشمل مثل هذه المؤشرات تجارب الرشوة ومدى تأثيرها على السلوك المؤسسي وتداول الرشوة في المجتمع.

9. تعد هذه المؤشرات مجرد أدوات لتقييم الفساد المالي، ولا ينبغي الاعتماد عليها بشكل منفرد. يجب تحليلها وتفسيرها بعناية واستخدامها بشكل شامل مع النظر إلى السياق الثقافي والاقتصادي للبلد المعني.

9. الآثار الاقتصادية للفساد (طه، 2023: طيبي و محي الدين، 2022) :

1.9 الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الاستثمار:

الفساد المالي يعمل على تقليل مستوى الاستثمار والإبطاء في تطوير البنية التحتية وعرقلة تنفيذ الخطط والبرامج المهمة. وبالتالي، يتم تحويل الأموال المخصصة لصالح الآخرين بطرق غير قانونية من خلال استغلال الوضع والصلاحيات المخولة للأفراد المتورطين في الفساد. هذا يؤدي إلى تقليل موارد الاستثمار الأجنبي، وهو أمر يعوق الدول النامية التي تسعى لجذب موارد واستثمارات أجنبية ضخمة وذات جودة عالية.

تهدف الدول النامية إلى توفير الموارد الاقتصادية وفرص العمل ونقل المهارات والتكنولوجيا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، فإن وجود الفساد المالي يؤدي إلى الشك والتردد من قبل المستثمرين الأجانب في ضخ أموالهم في هذه الدول. فالفساد يخلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة، مما يقلل من الثقة والاستعداد للاستثمار.

باختصار، يؤدي الفساد المالي إلى تدني مستوى الاستثمار وتأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذا تم مكافحة الفساد وإقامة نظام شفاف ونزيه، فإنه يمكن أن يتم استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية.

2.9 الآثار الضريبية لفساد المالي على القطاع الضريبي: .

فساد المالي في القطاع الضريبي يحدث انحراف في تقديم الإقرارات الضريبية من قبل بعض الأفراد، حيث يقدمون إقرارات ضريبية تظهر قدرتهم الضريبية بشكل مغاير عن الواقع الحقيقي. يتم ذلك عن طريق إظهار قدرة مالية منخفضة بشكل غير حقيقي، مما ينتج عنه تشويه مبدأ العدالة الأفقية في المعاملة الضريبية. فالمبدأ العادل يقوم على مبدأ تطبيق ضريبة متساوية على الأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع.

هذه الممارسات الفاسدة تؤدي إلى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع بشكل عام، حيث يتم استنزاف الإيرادات الحكومية. وعندما يتم وضع السياسات المالية والاقتصادية، يعتمد صانعو السياسة على الطاقة الضريبية الزائفة في تحديد حجم الإيرادات الحكومية وتخطيط الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن السياسات الاقتصادية لن تتمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المجتمع.

باختصار، الفساد في القطاع الضريبي يؤدي إلى انحراف في التقديم الضريبي وتشويه لمبدأ العدالة الأفقية، ويؤثر على الطاقة الضريبية وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية. لذلك، يجب مكافحة الفساد

وتعزيز النزاهة في القطاع الضريبي لضمان استقامة السياسات المالية وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

3.9 الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الإنفاق الحكومي:

انتشار الفساد في أي دولة يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، حيث يتم توجيه الإنفاق نحو أولويات غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع. بحيث يتم تجاهل العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة والزراعة والتعليم والصحة.

بسبب الفساد، يحدث تحويل غير فعال للموارد المالية والاستثمارية نحو مصالح ضيقة وشخصية، بدلاً من توجيهها نحو تلبية احتياجات المجتمع بشكل شامل ومستدام. يعود ذلك إلى تأثير التلاعب والرشوة والمحسوبية في عملية صنع القرار وتوجيه الاستثمارات الحكومية.

على سبيل المثال، قد يتم تجاهل تطوير القطاع الصناعي والاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير، مما يؤثر سلباً على التنمية الصناعية وقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم تجاهل تمويل القطاعات الزراعية والتعليمية والصحية، مما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات وتأثير سلبي على رفاهية المجتمع.

لذا، يجب مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في عملية صنع القرار وتخصيص الموارد. يجب أن تركز السياسات الحكومية على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية وتعزيز التنمية الشاملة لضمان استخدام الموارد بكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

4.9 الآثار الاقتصادية للفساد المالي على سعر الصرف

يعتبر تحديد سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية من مهام الدولة في إطار السياسة النقدية. يهدف ذلك إلى تحقيق الاستقرار والثبات في القيمة النقدية للعملة على المدى القصير، مما يسمح بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. ومع ذلك، نتيجة انتشار الفساد في سوق صرف العملات الأجنبية، ينشأ انقسام في هذا السوق إلى سوق رسمي يتميز بندرة العملات الأجنبية، وسوق غير رسمي (سوق موازي) يتميز بزيادة العرض من العملات الأجنبية.

تؤدي هذه الظاهرة إلى عدم التوازن في الاقتصاد وتأثيرها على السياسة النقدية للدولة. ففي السوق الرسمي، يكون توفر العملات الأجنبية محدوداً، مما يؤثر على القدرة على تلبية الطلب وقد يؤدي إلى تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الاستيراد. بالمقابل، في السوق غير الرسمية، يتوافر العديد من العملات الأجنبية بشكل كبير، مما يؤثر على القيمة النقدية للعملة الوطنية ويسهم في تفاقم التضخم وتدهور القوة الشرائية للمواطنين.

بشكل عام، يؤثر انقسام سوق الصرف الأجنبي بسبب الفساد على استقرار النظام المالي والنقدي للدولة ويعوق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. وبالتالي، يصبح من الضروري مكافحة الفساد في سوق الصرف الأجنبي وتعزيز الشفافية والنزاهة لتحقيق الاستقرار وتعزيز سياسة النقدية للدولة.

10. الفساد المالي في تحصيل الإيرادات (غزالي عماد . صغيري سيد علي، 2020):

إن الفساد في تحصيل الإيرادات الحكومية يؤدي إلى تقليل الإيرادات المتوقعة للدولة، وبالتالي يؤثر على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين. ويؤدي إلى تقليل الثقة في الحكومة والمؤسسات الحكومية، ويؤثر على فعالية السياسات العامة والانتقاص من عدالتها، ويؤدي إلى تحويل أموال دافعي الضرائب بعيداً عن الإنفاق على المدارس والطرق والمستشفيات. وفي حين أن الأموال المهدرة مهمة، فإن التكلفة أكبر من ذلك بكثير. فالفساد يُحدث تآكلاً في قدرة الحكومة على مساعدة الاقتصاد على النمو بصورة تعود بالنفع على كل المواطنين.

11. تحليل البيانات

تم الاعتماد في هذا الجانب على التقارير السنوية لديوان المحاسبة للفترة (2012 - 2021). وقد تم دراسة وتحليل البيانات الواردة في التقارير من خلال تصنيف وتبويب الممارسات والملاحظات الخاصة بالإيرادات النفطية وغير النفطية العامة باستخدام أسلوب تحليل المحتوى.

12. أسلوب تحليل المحتوى

تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في تحليل تقارير الأجهزة الرقابية لتحديد مؤشرات الفساد المالي خلال السنوات المستخدمة في الدراسة. يتضمن هذا الأسلوب مجموعة من الخطوات التي تم اتباعها لاستخلاص المعلومات الهامة من التقارير الرقابية. وفيما يلي شرح للخطوات الرئيسية المستخدمة في أسلوب تحليل المحتوى في تقارير الأجهزة الرقابية لتحديد مؤشرات الفساد المالي:

1. تحديد الأهداف: قام الباحث بتحديد الأهداف البحثية والمعرفية التي يرغب في تحقيقها من خلال تحليل التقارير الرقابية والتي شملت تحديد الملاحظات والمخالفات التي تمت خلال الفترة 2012-2021م في موارد الدولة الليبية المتمثلة في الإيرادات النفطية وغير النفطية السيادية.
2. اختيار التقارير الرقابية: حدد الباحث التقارير الرقابية المتعلقة بتحديد الملاحظات والمخالفات في الإيرادات النفطية وغير النفطية السيادية في التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترات المحددة في الدراسة وتحليلها.
3. جمع البيانات: قام الباحث بجمع التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من خلال تحميلها من الموقع الرسمي للديوان.
4. تحليل المحتوى: قام الباحث بتحليل المحتوى الموجود في بند موارد الدولة المتعلق بالإيرادات النفطية وغير النفطية في تقارير ديوان المحاسبة الليبي باستخدام أساليب تحليل المحتوى المناسبة. استخدم الفهارس والأدوات القياسية لتحليل المفردات والمصطلحات والنصوص الموجودة في التقارير فيما يتعلق بهذا البند.
5. تحليل الأنماط والمؤشرات: قام الباحث بتحليل الأنماط والمؤشرات المالية والإدارية والمحاسبية الموجودة في التقارير. ركز على العناصر المشبوهة أو غير الملائمة والتغيرات غير المبررة في الأرقام والمعلومات المالية.

6. التفسير والتحليل: تم تفسير النتائج وتحليلها لاكتشاف المؤشرات والمعلومات التي تشير إلى وجود الفساد المالي. وقد شملت هذه العملية تحليل الاتجاهات الزمنية (السنوات)، وتحليل الأسباب والعوامل التي تسهم في الفساد المالي، وتحليل التدابير المقترحة للحد منه.
7. القياس: تم تحديد درجة (1، واردة) في حالة أن الملاحظات والمخالفات (مؤشرات الفساد المالي) تم الإفصاح عنها في التقرير، وإعطاء درجة (0، غير واردة) في حالة أن الملاحظات والمخالفات غير مفصّل عنها في التقرير. بعد ذلك تم تحديد مجموع الملاحظات والمخالفات في كل سنة مالية.
8. التوصيات والتقارير: قام الباحث بإعداد تقرير في شكل جداول (من 2-8) يلخص نتائج التحليل والتفسير وقدم التوصيات المناسبة لمكافحة الفساد المالي.

أولاً: معلومات عامة عن الإيرادات النفطية للدولة الليبية خلال سنوات الدراسة:

يوضح الجدول (2) الإيرادات النفطية الفعلية والتقديرية للدولة الليبية خلال العشر سنوات (2012-2021)، حيث أن من خلال الجدول يتضح أعلى قيمة إيرادات فعلية تم تحقيقها كان في سنة 2021 م بسبب ارتفاع سعر النفط حيث وصل الي 100 دولار للبرميل الواحد، كما أن هذه الفترة شهدت نوع من الاستقرار الأمني بعد الحرب التي حدثت في ليبيا خلال عام 2019-2020 م. من ناحية أخرى، نلاحظ أن سنة 2020 م حققت أقل إيرادات نفطية فعلية بسبب الأزمة الاقتصادية نتيجة انتشار مرض كورونا وقلّة استهلاك الدول المستورد لسعة النفط خلال هذه الفترة مما أثر سلبيًا على كمية وقيمة مبيعات النفط الخام في جميع أنحاء العام ووصل سعر البرميل الواحد إلى أدنى مستوى له، بالإضافة الي إغلاق العدد من الحقول النفطية بسبب الحرب.

جدول (2): الإيرادات النفطية الفعلية والتقديرية للدولة الليبية

السنوات	الإيرادات النفطية (الدينار الليبي)		
	النسبة	الفرق	التقديرية
2012	2%-	1,804,333,702-	68,736,625,000
2013	19%-	9,775,823,594-	61,470,900,000
2014	34%-	6,723,363,574-	26,700,000,000
2015	20%-	2,102,464,221-	12,700,000,000
2016	لا يوجد	لا يوجد	لم يتم إعدادها
2017	13%-	2,490,998,551-	21,700,000,000
2018	19%	6,475,860,309	27,000,000,000
2019	16%	4,994,720,706	26,400,000,000
2020	13%-	694,036,145-	6,000,000,000
2021	لا يوجد	لا يوجد	لم يتم إعدادها

كما أوضح الجدول (2) الإيرادات التقديرية لمبيعات النفط الخام للدولة الليبية خلال العشر سنوات (2012-2021)، حيث نلاحظ أن أعلى تقدير لمبيعات النفط الخام كان في سنة 2012 م

(68,736,625,000 دينار)، وأن أقل تقدير كان في سنة 2020م (6,000,000,000 دينار)، كما ان الجدول يبين أن الدولة الليبية لم تقوم بإعداد الموازنة التقديرية للدولة خلال سنتي 2016 و 2021م بسبب الخلافات والانقسامات السياسية والتي بدورها أثرت على عجلة الاقتصاد الليبي سلبا. بالنتيجة من خلال الجدول (2) يتضح أن هناك عدم كفاءة في تقدير إيرادات النفط الخام الليبي وإدارته من خلال الفروقات الواضحة بين الإيرادات الفعلية المحققة والمستهدفات التقديرية مما يصعب عملية استخدام الموازنة التقديرية للدولة في أدائها الرقابي، ولوحظ أن نسبة الانحرافات (النسبة) تراوحت ما بين - 34% في سنة 2014م و 19% في سنة 2018م.

ثانيا: الملاحظات والمخالفات في جانب الإيرادات النفطية

ورد في تقارير ديوان المحاسبة خلال فترة الدراسة العديد من الملاحظات والمخالفات حول الإيرادات النفطية كما هو موضح في الجدول (2 و 3) أن هناك مبالغة في تقديرات الإيرادات العامة من خلال المبالغة في تقديرات الإيرادات النفطية مما عكس توجه نحو الانفاق من الحكومات الليبية المتلاحقة مع عدم الاعتماد علي اسس موضوعية لإجراء هذه التقديرات و مخالفة مبدأ الحيطة و الحذر، فعلي سبيل المثال فإن اغلب الدول النفطية قدرت سعر النفط عند (\$75) للبرميل كحد اقصي خلال سنة 2012 بينما قدرت ليبيا سعر النفط عند (\$100) كحد اقصي، كما ادي هذا الافراط في التقديرات الي حدوث عجز في الإيرادات النفطية مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف التي مر بها قطاع النفط و الغاز الليبي في السنوات الاخيرة، و ايضا عجز في الميزانية العامة نظرا لان المبالغة في تقدير الإيرادات يؤدي بالضرورة الي المبالغة في تقدير المصروفات العامة و زيادة احتمال التلاعب و الهدر في المال العام.

كما برزت مخالفة وزارة المالية للقانون رقم (127) لسنة 1970 الخاص بالاحتياطي العام كأحد المخالفات المتكررة في اغلب سنوات الدراسة، حيث نص القانون على تخصيص (15%) من دخل النفط للاحتياطي العام باعتبار وجود احتياطي قوي دعامة اساسية للسياسة المالية للدولة، الا ان قانون الميزانية في سنوات الدراسة لم يولي اهتماما بتكوين احتياطي قوي، كما ان وزارة المالية لم تقم بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزانة العامة لعدة سنوات لحساب الاحتياطي العام كما نص قانون الميزانية لسنة 2013 علي سبيل المثال.

- التقصير في متابعة الإيرادات المقدره في الميزانية العامة وإلزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها.
- عدم قيام وزارة المالية بأي اجراء مطابقات بينها وبين مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي والمؤسسة الوطنية للنفط.
- رفض مصرف ليبيا المركزي بتسديد كامل قيمة القرض المقرر بالترتيبات بسبب تحقيق فائض في موارد النفط عما هو مقدر، ونتيجة لذلك تم تحويل فائض الإيرادات النفطية بمبلغ 4.590 مليار

الي حساب الباب الأول لتمويل المرتبات بدلا من حساب الاحتياطي العام بالمخالفة لنص المادة (16) من قانون النظام المالي للدولة.

جدول (3) الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الذي يخص الإيرادات النفطية

السنوات										الملاحظات والمخالفات
21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	
0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	المبالغة أو التقليل في تقديرات الإيرادات العامة النفطية
1	1	1	1	1	0	0	0	0	1	حدوث عجز في الإيرادات النفطية نتيجة المبالغة في تقديرات الإيرادات.
1	1	1	1	1	0	0	0	1	0	عدم الالتزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزينة العامة والجهات الممولة من الميزانية العامة الي حساب الاحتياطي العام.
0	0	0	0	1	0	1	1	1	0	عدم توريد مبيعات السوق المحلي من الوقود من قبل شركات التوزيع
1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	التقصير في متابعة الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة وإلزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	عدم وجود أو إعداد موازنة عامة للدولة الليبية
1		1	1	1	1	0	0	0	0	عدم قيام وزارة المالية بأي اجراء مطابقات بينها وبين مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي والمؤسسة الوطنية للنفط.
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	رفض مصرف ليبيا المركزي بتسديد كامل قيمة القرض المقرر بالترتيبات بسبب تحقيق فائض في موارد النفط عما هو مقدر، ونتيجة لذلك تم تحويل فائض الإيرادات النفطية بمبلغ 4.590 مليار الي حساب الباب الأول لتمويل المرتبات بدلا من حساب الاحتياطي العام بالمخالفة لنص المادة (16) من قانون النظام المالي للدولة.
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	قيام مصرف ليبيا المركزي بتحويل المبالغ من الدولار واليورو الي الدينار الليبي دون الرجوع لوزارة المالية وبتواريخ مخالفة لتواريخ النشرات اليومية لأسعار بيع العملات، مما سبب ظهور فروقات خسائر تم تحميلها على وزارة المالية، كان من المفترض الاستفادة منه في تمويل حساب الإيراد العام وبلغ 5,888,934 دينار.
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	استعمال حساب الإيراد العام في نفقات لا تخص الترتيبات المالية لعام 2019 م منها مبلغ 1.5 مليار دينار لتمويل الترتيبات المالية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط.

السنوات										الملاحظات والمخالفات
21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	
										أظهر تقرير المؤسسة الوطنية للنفط أن القيمة المحصلة خلال العام 2021 م مبلغ 21,608,093,262 دولار ، بينما أظهرت تقارير وزارة المالية أن المبالغ المحصلة فعلا والمودعة في حساباتها خلال العام 2021 م مبلغ 22,883,719,900 دولار ويتمثل الفرق في مبيعات تخص سنة 2020 م أودعت بحسابات الوزارة خلال سنة 2021م ، كما لاحظ عدم تعاون إدارة المؤسسة في تزويد وزارة المالية بالتقارير والبيانات التفصيلية حول صادرات النفط بشكل دوري ومننظم وعدم إفصاح المؤسسة عن حصيلة الاتاوات والضرائب عن عقود الامتياز عن الفترة من 2020/10/1 والي 2020/12/31 وكذلك من 2021/1/1 وحتى 2021/12/31م.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	رغم أن إيرادات العام 2021 م التي تم ايداعها في حسابات الخزينة العامة بمصرف ليبيا المركزي بلغت 22,883,719,900 دولار ما يعادل 103,368,946,538 دينار إلا أن الإيرادات الحقيقية تفوق هذا الرقم حيث تبين أن المؤسسة الوطنية للنفط قايمت بالنفط الخام المنتج بمحروقات بلغت خلال العام 2021 م ما قيمته 3,654,520,517 دولار أي ما يعادل 16,507,977,618 دينار بالمخالفة للقانون المالي للدولة وبشكل يظهر موارد الدولة ونفقاتها على غير حقيقتها.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تضمنت التحفظات على تصرفات المؤسسة أيضا حيال الإيرادات النفطية قيامها باحتجاز مبلغ 2.8 مليار دولار بالمخالفة في حساب تحصيل الفواتير وإعادة البيع.
8	4	5	8	6	2	3	3	4	2	مجموع المخالفات الواردة

كما أورد الجدول (3) العديد من المخالفات التي تخص مصرف ليبيا المركزي والتي من أهمها:

- رفض مصرف ليبيا المركزي بتسديد كامل قيمة القرض المقرر بالترتيبات بسبب تحقيق فائض في موارد النفط عما هو مقدر، ونتيجة لذلك تم تحويل فائض الإيرادات النفطية بمبلغ 4.590 مليار الي حساب الباب الأول لتمويل المرتبات بدلا من حساب الاحتياطي العام بالمخالفة لنص المادة (16) من قانون النظام المالي للدولة.
- قيام مصرف ليبيا المركزي بتحويل المبالغ من الدولار واليورو الي الدينار الليبي دون الرجوع لوزارة المالية وبتواريخ مخالفة لتواريخ النشرات اليومية لأسعار بيع العملات، مما سبب ظهور فروقات خسائر تم تحميلها على وزارة المالية، كان من المفترض الاستفادة منه في تمويل حساب الايراد العام وبلغ 5,888,934 دينار.

- رغم أن إيرادات العام 2021 م التي تم ايداعها في حسابات الخزانة العامة بمصرف ليبيا المركزي بلغت 22,883,719,900 دولار ما يعادل 103,368,946,538 دينار إلا أن الإيرادات الحقيقية تفوق هذا الرقم حيث تبين أن المؤسسة الوطنية للنفط قايست النفط الخام المنتج بمحروقات بلغت خلال العام 2021 م ما قيمته 3,654,520,517 دولار أي ما يعادل 16,507,977,618 دينار بالمخالفة للقانون المالي للدولة وبشكل يظهر موارد الدولة ونفقاتها على غير حقيقتها. ولم ينسي تقرير ديوان المحاسبة الليبي الملاحظات والمخالفات الواردة اتجاه المؤسسة الوطنية للنفط، والتي بدورها قامت مجموعه من المخالفات والمتمثلة في:

- أظهر تقرير المؤسسة الوطنية للنفط أن القيمة المحصلة خلال العام 2021 م مبلغ 21,608,093,262 دولار ، بينما أظهرت تقارير وزارة المالية أن المبالغ المحصلة فعلا والمودعة في حساباتها خلال العام 2021 م مبلغ 22,883,719,900 دولار ويتمثل الفرق في مبيعات تخص سنة 2020 م أودعت بحسابات الوزارة خلال سنة 2021 م ، كما لاحظ عدم تعاون إدارة المؤسسة في تزويد وزارة المالية بالتقارير والبيانات التفصيلية حول صادرات النفط بشكل دوري ومنظم وعدم إفصاح المؤسسة عن حصيلة الاتاوات والضرائب عن عقود الامتياز عن الفترة من 2020/10/1 والى 2020/12/31 وكذلك من 2021/1/1 وحتى 2021/12/31 م.

- تضمنت التحفظات على تصرفات المؤسسة أيضا حيال الإيرادات النفطية قيامها باحتجاز مبلغ 2.8 مليار دولار بالمخالفة في حساب تحصيل الفواتير وإعادة البيع.

كما ورد في تقارير ديوان المحاسبة في سنوات 2013، 2014، 2015 ان هناك ضعف شديد في تحصيل إيرادات بيع الوقود في السوق المحلي من شركات الوقود الليبية من قبل شركة البريقة مما يشير الي احتمال ضياع هذه الاموال، كما هو موضح في الجدول رقم (4) فقد تم تحصيل (16%) من اجمالي ما هو مقدر خلال سنتي 2014 و 2015 حيث تم تحصيل ما نسبته (9%) و ما نسبته (19%) علي التوالي.

جدول (4) إيرادات بيع الوقود بالسوق المحلي

السنة	المقدر	المحقق فعليا	النسبة
2014	1,000,000,000	88,624,721	9%
2015	1,940,000,000	383,225,326	19%
الاجمالي	2,940,000,000	471,849,836	16%

خلاصة تحليل المحتوي الذي تم اعتماده في تحليل البيانات والمعلومات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة الليبي يتضح في الجدول (3) مجموع الملاحظات والمخالفات في الإيرادات النفطية للدولة الليبية والتي بدورها تمثل مؤشرات فساد في البند الرئيسي للإيرادات العامة للدولة الليبية، حيث يتضح أن مجموع الملاحظات والمؤشرات بصفة عامة يتزايد من سنة لأخرى ، فقد بلغ ذروته في سنوات 2021 م و 2018 و 2017م و 2019 على التوالي بعدد مؤشرات فساد مالي 8 و 8 و 6 و 5 تم الإفصاح عنهم في التقارير، وأدني مستوى له ظهر في سنوات 2012 و 2016 تقريبا بنحو 2 مؤشرات فساد.

ثالثاً: معلومات عامة عن الإيرادات غير النفطية السيادية للدولة الليبية خلال سنوات الدراسة: يوضح الجدول (5) الإيرادات الغير النفطية السيادية الفعلية والتقديرية خلال السنوات (2012-2021) والفرق بين الإيرادات ونسبة الفائض والعجز بين الإيرادات الفعلية والتقديرية، حيث يتضح أن أعلى إيرادات فعلية حققت على التوالي سنوات 2019 م و 2020 م بقيمة 26,022,698,039 دينار و 20,173,271,119 دينار ويرجع السبب للمتحصلات النقدية نتيجة تحويلات العملة الأجنبية ، في المقابل أن أدنى إيرادات غير نفطية حققت فعلا خلال سنوات 2014م و 2015م و 2016م بلغت على التوالي 1,566,658,170 دينار و 1,287,653,483 دينار و 1,933,310,976 دينار.

جدول (5): الإيرادات غير النفطية السيادية الفعلية والتقديرية للدولة الليبية.

السنوات	الإيرادات		
	النسبة	الفرق	التقديرية
2012	0.7%	23,668,782-	3,222,811,000
2013	37%	1,113,202,012-	4,101,159,000
2014	286%	4,481,496,830-	6,048,155,000
2015	307%	3,952,346,517-	5,240,000,000
2016	لا يوجد	لا يوجد	لم يتم إعدادها
2017	18%	511,005,768-	3,300,000,000
2018	58%	9,137,921,335	6,550,000,000
2019	22%	5,622,698,039	20,400,000,000
2020	74%	14,879,671,119	5,293,600,000
2021	لا يوجد	لا يوجد	لم يتم إعدادها

كما يتضح أنه دائماً توجد فروقات في الإيرادات غير النفطية السيادية الفعلية والتقديرية وينتج عن ذلك حدوث عجز أو فائض فمثلاً العجز نسبه تراوح بين -0.7% حتى -307% في السنوات الأولى للدراسة، أما الفائض يتراوح ما بين 22% و 74% في السنوات الأخيرة للدراسة، ويستنتج ان هناك عدم توفر كوادرات وكفاءات في الوزارات المكلفة بإعداد الموازنات العامة للدولة الليبية ليتم فيما بعد الاستفادة منها في التخطيط والرقابة ومتابعة وتقييم الوزارات المسؤولة على تنفيذ الموازنات.

رابعاً: الملاحظات والمخالفات في جانب الإيرادات غير النفطية السيادية.

الجدول (6) يقدم ملخص الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة 2012-2021م والتي تخص البيانات والمعلومات في الإيرادات غير النفطية التي تم الوصول إليها من خلال اتباع أسلوب تحليل المحتوى لهذه التقارير .

وبناء عليه أن الجدول (6) عرض العديد من المخالفات والملاحظات التي تمثل مؤشرات على الفساد المالي والتي من أهمها:

- عدم وجود أو إعداد موازنة عامة للدولة الليبية.
- ضعف كفاءة العاملين بمصلحة الجمارك، وعدم وجود تحسن مقارنة بالسنوات السابقة.
- تدني إيرادات الاتصالات وذلك بسبب عزوف شركات الاتصالات وعلى الأخص (البيانا والمدار الجديد) عن إحالة فائض نشاطها والمبالغ المقررة وفقاً للقانون لحساب الإيراد العام، والقيام بتوجيه صرف هذه الإيرادات الي جهات أخرى بالمخالفة للقانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تأثر إيرادات رسوم الخدمات العامة بشكل كبير بحالة الانقسام التي تعاني منها الدولة نتيجة عدم توريد ما تجب عليه بعض مؤسساتها مقابل الخدمة العامة، وهذا بالإضافة الي استغلاله من قبل مسؤولي بعض الجهات المكلفة بحماية رسم الخدمة في تغطية النفقات بالمخالفة للقانون.

جدول (6) الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الذي يخص الإيرادات غير النفطية

السنوات										الملاحظات والمخالفات
21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	
0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	المبالغة او التقليل في تقديرات الإيرادات العامة غير النفطية.
1	0	1	1	1	0	0	0	1	0	عدم الالتزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزنة العامة والجهات الممولة من الميزانية العامة الي حساب الاحتياطي العام
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	ضعف كفاءة تحصيل إيرادات الضرائب الجمارك والقروض الخارجية
1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	التقصير في متابعة الإيرادات المقدره في الميزانية العامة وإلزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	عدم وجود أو إعداد موازنة عامة للدولة الليبية
1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	ضعف كفاءة العاملين بمصلحة الجمارك، وعدم وجود تحسن مقارنة بالسنوات السابقة.
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	عدم توريد أكثر من 50% من إيرادات رسوم الخدمات العامة، ولم تقم وزارة المالية بخصمها من السيولة المحالة لهذه الجهات واجراء التسوية المحاسبية اللازمة لإثباتها بدفاترها كإيرادات محققة، خصوصا ان اغلب الجهات تستعملها لتغطية نفقاتها.

السنوات										الملاحظات والمخالفات
21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	
0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	عدم قدرة وزارة المالية على إعداد كشوفات تحليلية تبين المبالغ المودعة في حساب الإيراد العام حسب الجهات الواردة منها مثل الأرصدة الدفترية المتبقية لسنة 2016 وأقساط تملك السيارات وإيرادات الخدمات العامة.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	إيداع قيمة القروض المرجعة خلال العام بالنقد الأجنبي بحساب الإيراد العام واعتباره جزء من مصادر تمويل الترتيبات المالية 2017 م، وقيام مصرف ليبيا المركزي بتحويل المبالغ دون الرجوع لوزارة المالية صاحبه الحساب.
1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	انخفاض قيمة الإيرادات السيادية مثل الضرائب والرسوم الجمركية والخدمات العامة والاتصالات ومبيعات المحروقات وبنود أخرى بسبب عدم كفاءة الإدارة المسؤولة عن إدارة والمحافظة وتحسين هذه الإيرادات.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	تدني إيرادات الاتصالات وذلك بسبب عزوف شركات الاتصالات وعلى الأخص (ليبيا والمدار الجديد) عن إحالة فائض نشاطها والمبالغ المقررة وفقا للقانون لحساب الإيراد العام، والقيام بتوجيه صرف هذه الإيرادات الي جهات أخرى بالمخالفة للقانون المالي للدولة ولأحة الميزانية والحسابات والموازن.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	تضمن الأرصدة الدفترية المتبقية في حسابات الخزنة العامة والقطاعات التي تصرف خلال السنوات السابقة في رسوم الخدمات والإيرادات الأخرى بنحو (324,196,915) دينار بالمخالفة لأحكام المادة (1) من قانون رقم (41) لسنة 1971 م بشأن الاحتياطي العام.
1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	تقاعس الجهات الممولة عن تقديم حساباتها الختامية وتقارير المصروفات الشهرية وتقدير الوزارة في متابعتها وإلزام كافة الجهات بتقديمها في مواعيد استحقاقها.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	وجود حسابات مصرفية للإيرادات منها حسابات عليها حركة إيداع خارج الميزانية ولم يتم اعداد تسويات لها واقفالها ضمن الإيراد العام، ولا يوجد بيانات لدى الخزنة العامة بشأنها بالإضافة الي وجود حسابات وسيطة لخصم الغياب لدى ما كان يعرف بالشعبيات ولاتتوفر مستندات عنها لدى إدارة الخزنة بوزارة المالية.
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	استعمال حساب الإيراد العام في نفقات لا تخص الترتيبات المالية لعام 2019 م منها مبلغ 1.25 مليار لتمويل الترتيبات المالية الاستثنائية لوزارة الداخلية ومقابل سداد سلف مصرف ليبيا المركزي بمبلغ 4,980,714,997 دينار.

السنوات										الملاحظات والمخالفات
21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	تبين وجود حسابات مصرفية تخص الإيرادات منها حسابات عليها حركة إيداع خارج الميزانية ولم يتم ائصالها بالإيراد العام ولا يوجد بيانات لدى الخزنة العامة بشأنها بالإضافة الي وجود حسابات وسيطة لخصم الغياب لدى ما كان يعرف سابقاً بالشعبيات ولا تتوفر مستندات عنها لدى الخزانة بوزارة المالية.
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	وجود رصيد متبقي في حساب الإيراد العام بمبلغ 284,931 دينار ولم يظهر ضمن مصادر تمويل الترتيبات المالية 2019م.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	وجود خصم من قبل مصرف ليبيا المركزي بمبلغ 26,331,5730 دينار لم يحال لحساب الإيراد العام.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	تأثر إيرادات رسوم الخدمات العامة بشكل كبير بحالة الانقسام التي تعاني منها الدولة نتيجة عدم توريد ما تجببه بعض مؤسساتها مقابل الخدمة العامة، وهذا بالإضافة الي استغلاله من قبل مسؤولي بعض الجهات المكلفة بجباية رسم الخدمة في تغطية النفقات بالمخالفة للقانون.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	تم تمويل نفقات العام 2020 م بمبالغ من مصادر غير مشمولة ضمن الترتيبات المالية 2020 م ولأئتم مصدر من مصادر تمويلها حسب قرار الترتيبات المالية 2020 م منها الرصيد المتبقي في حساب الإيراد العام من العام 2019 م البالغ 2.5 مليار دينار وأرصده بالحسابات القديمة
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إبرام مصلحة الضرائب اتفاقيات مع بعض الشركات والجهات والمؤسسات لتحويل وتوريد ضريبة الدمغة وفقا لنص المادة (6) من اللائحة التنفيذية لقانون الدمغة رقم (12) لسنة 2004 م دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال عدم التزام تلك الجهات والشركات بالتوريد.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدم قيام مصرف ليبيا المركزي وجهات أخرى بتوريد عوائد الخزنة العامة مقابل رسوم الإصدار وتوزيعات أرباح المصرف خلال سنة 2021 م وفق ما نصت عليه المواد ذات الأرقام (28، 40) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م المعدل بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012 م.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إن استعمال الأموال المرجعة في نفقات الحكومة دون ان يكون متضمن في قانون الموازنة العامة مخالف لقانون الاحتياطي العام رقم (127) لسنة 1970 م حيث كان يستوجب الامر ترحيله الي حساب الاحتياطي العام خصوصا وان الحكومة لم تكن تعاني من عسر مالي يتطلب استعمالها.
10	10	10	6	11	4	3	3	4	2	مجموع الملاحظات والمخالفات

من الملاحظات المتكررة أيضا المبالغة في تقديرات الإيرادات العامة من خلال المبالغة في تقديرات الإيرادات غير النفطية خلال سنوات 2012-2017 م مما عكس توجه نحو الانفاق من الحكومات الليبية المتلاحقة مع عدم الاعتماد على اسس موضوعية لأجراء هذه التقديرات ومخالفة مبدأ الحيطة و الحذر، و أيضا عجز في الميزانية العامة نظرا لان المبالغة في تقدير الإيرادات يؤدي بالضرورة الي المبالغة في تقدير المصروفات العامة و زيادة احتمال التلاعب و الهدر في المال العام. في المقابل هناك تقليل في المبالغ التقديرية للإيرادات العامة غير النفطية خلال سنوات 2018-2020م مما يعكس أن الإدارة أو اللجنة المسؤولة على إعداد الموازنة لا تملك الكفاءات الكافية والمعلومات اللازمة لإجراء هذه التقديرات.

ضعف كفاءة تحصيل الإيرادات العامة من الضرائب والجمارك والقروض الخارجية تكررت كملاحظة في كل سنوات الدراسة، حيث لوحظ تقصير واضح من الجهات المختلفة في متابعة الإيرادات المقدره في الميزانية العامة وإلزام كافة الجهات العامة بتوريد الإيرادات في مواعيد استحقاقها مما زاد من نسبة العجز في الإيرادات غير النفطية بشكل خاص والإيرادات العامة بشكل عام خلال سنوات الدراسة. فعلي سبيل المثال فعلي الرغم من الحركة التجارية والصناعية الكبيرة التي شهدتها سنتي 2012 و 2013 وكذلك ازدياد عدد الممولين المسجلين بأقسام الضريبة المختلفة الا ان ذلك لم ينعكس ايجابيا على إيرادات الضرائب في هاتين السنتين، كما لوحظ عدم التزام فروع مصلحة الضرائب بإحالة إيرادات الضرائب الي حساب الإيراد العام حيث وجد مبلغ (210 مليون دينار) في حسابات هذه الفروع خلال سنتي 2014 و 2015. ومما فاقم من هذه المشكلة أيضا ضعف سيطرة الدولة علي المنافذ البرية والبحرية والجوية، حيث بينت بيانات مصلحة الجمارك ان حصيلة الإيرادات الجمركية لم تتجاوز (46,000,000 دينار) خلال سنة 2015 على الرغم من الحجم الكبير للتحويلات والاعتمادات المستندية الخارجية التي تنفذها المصارف الليبية مما قد يشير الي حدوث فساد مالي في التحويلات والاعتمادات المستندية الخارجية.

كما هناك العديد من الملاحظات والمخالفات التي تكررت أكثر من سنة مالية، وهذا يعني عدم إكثارات وزارة المالية الجهات المسؤولة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة والأخذ بالملاحظات من أجل حماية إيرادات الدولة الليبية من الفساد والضياع، ومن هذه الملاحظات والمخالفات ما يلي:

- انخفاض قيمة الإيرادات السيادية مثل الضرائب والرسوم الجمركية والخدمات العامة والاتصالات ومبيعات المحروقات وبنود اخري بسبب عدم كفاءة الإدارة المسؤولة عن إدارة والمحافظة وتحسين هذه الإيرادات.
- عدم قدرة وزارة المالية على إعداد كشوفات تحليلية تبين المبالغ المودعة في حساب الإيراد العام حسب الجهات الواردة منها مثل الأرصدة الدفترية المتبقية لسنة 2016 وأقساط تملك السيارات وإيرادات الخدمات العامة.
- تقاعس الجهات الممولة عن تقديم حساباتها الختامية وتقارير المصروفات الشهرية وتقصير الوزارة في متابعتها وإلزام كافة الجهات بتقديمها في مواعيد استحقاقها.

- المبالغة او التقليل في تقديرات الإيرادات العامة غير النفطية.
- عدم الالتزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزنة العامة والجهات الممولة من الميزانية العامة الي حساب الاحتياطي العام.
- ضعف كفاءة تحصيل إيرادات الضرائب الجمارك والقروض الخارجية.
- التقصير في متابعة الإيرادات المقدره في الميزانية العامة وإلزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها.

بالنتيجة يتضح من خلال جدول (6) وبناء على تحليل المحتوى الذي تم اعتماده في تحليل البيانات والمعلومات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة الليبي يتضح في الجدول يتبين أن ملخص مجموع الملاحظات والمخالفات في الإيرادات غير النفطية السيادية للدولة الليبية والتي بدورها تمثل مؤشرات فساد في البند الرئيسي للإيرادات غير النفطية العامة للدولة الليبية، حيث يتضح أن مجموع مؤشرات الفساد بصفة عامة يتزايد بشكل تصاعدي من سنة 2012 حتي سنة 2016م وكانت مؤشرات الفساد على التوالي تساوي 2، 4، 3، 3، 4 بالتالي نستطيع القول أن سنة 2012م هي السنة التي حصلت على أقل مؤشر فساد، بينما سجلت أعلى مؤشر فساد في سنة 2017م والذي وصل الي 11 نقطة من الملاحظات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة، ويمكن القول أيضا أن الفترة الممتدة من سنة 2017م-2021م هي الفترة التي شاهدت أكثر عدد من مؤشرات فساد مالي 11 و 6 و 10 و 10 و 10 تم الإفصاح عنهم في التقارير. وأن سنة 2021م تملك أعلى مؤشرات فساد بناء على الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2021م.

13. النتائج:

توصلت هذه الدراسة الي عدة نتائج نوردتها فيما يلي:

- 1- وجود العديد من الملاحظات والمخالفات في الإيرادات النفطية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة من سنة 2012 - 2021 م مما يؤكد أن هناك فساد مالي خلال هذه الفترة.
- 2- أظهرت نتائج تحليل المحتوى لتقارير ديوان المحاسبة الليبي فيما يخص الإيرادات غير النفطية السيادية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 حتي سنة 2021 م أن هناك العديد من الملاحظات والمخالفات التي ترتقي إلي أن تكون مؤشرات فساد مالي حدث في الفترة المشار إليها.
- 3- تكرر نفس الملاحظات والمخالفات في سنوات الدراسة مما يشير الي عدم أخذ الجهات العامة بالاعتبار لملاحظات ديوان المحاسبة وعدم قدرة الديوان على متابعة تنفيذ ملاحظاته في السنوات السابقة حول الفساد المالي.
- 4- ورود مخالفات وملاحظات في جانب الإيرادات العامة خلال سنوات الدراسة وتركزت في المبالغة أو التقليل في تقدير الإيرادات العامة للدولة مما أثر طرديا على تقديرات المصروفات العامة وبالتالي حدوث عجز في الميزانية العامة، عدم الاهتمام بتكوين احتياطي عام قوي للدولة الليبية بحيث يكون

- وجوده دعامة للسياسة المالية للدولة، ضعف كفاءة تحصيل الإيرادات العامة من الضرائب والجمارك والقروض الخارجية، التأخر في تحصيل إيرادات مبيعات الوقود في السوق المحلي.
- 5- وجود مخالفات وملاحظات عديدة حدثت من قبل وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وجهات عامة أخرى حيث حدثت هذه التجاوزات في الإيرادات النفطية وغير النفطية ويمكن اختصارها كما يلي:
- عدم الالتزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزنة العامة والجهات الممولة من الميزانية العامة الي حساب الاحتياطي العام.
 - التقصير في متابعة الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة وإلزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها.
 - عدم قيام وزارة المالية بأي اجراء مطابقات بينها وبين مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي والمؤسسة الوطنية للنفط.
 - رفض مصرف ليبيا المركزي بتسديد كامل قيمة القرض المقرر بالترتيبات بسبب تحقيق فائض في موارد النفط عما هو مقدر، ونتيجة لذلك تم تحويل فائض الإيرادات النفطية بمبلغ 4.590 مليار الي حساب الباب الأول لتمويل المرتبات بدلا من حساب الاحتياطي العام بالمخالفة لنص المادة (16) من قانون النظام المالي للدولة.
 - عدم قيام مصرف ليبيا المركزي وجهات أخرى بتوريد عوائد الخزنة العامة مقابل رسوم الإصدار وتوزيعات أرباح المصرف خلال سنة 2021 م وفق ما نصت عليه المواد ذات الأرقام (28، 40) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م المعدل بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012 م.
 - عدم تعاون إدارة المؤسسة في تزويد وزارة المالية بالتقارير والبيانات التفصيلية حول صادرات النفط بشكل دوري ومنتظم وعدم إفصاح المؤسسة عن حصيلة الاتاوات والضرائب عن عقود الامتياز عن الفترة من 2020/10/1 والي 2020/12/31 وكذلك من 2021/1/1م وحتى 2021/12/31م.
 - رغم أن إيرادات العام 2021 م التي تم ايداعها في حسابات الخزنة العامة بمصرف ليبيا المركزي بلغت 22,883,719,900 دولار ما يعادل 103,368,946,538 دينار إلا أن الإيرادات الحقيقية تفوق هذا الرقم حيث تبين أن المؤسسة الوطنية للنفط قايضت النفط الخام المنتج بمحروقات بلغت خلال العام 2021 م ما قيمته 3,654,520,517 دولار أي ما يعادل 16,507,977,618 دينار بالمخالفة للقانون المالي للدولة وبشكل يظهر موارد الدولة ونفقاتها على غير حقيقتها.
 - تضمنت التحفظات على تصرفات المؤسسة أيضا حيايل الإيرادات النفطية قيامها باحتجاز مبلغ 2.8 مليار دولار بالمخالفة في حساب تحصيل الفواتير وإعادة البيع.

- بالإضافة الي وجود ضعف في اجراءات الرقابة الداخلية علي الإيرادات العامة في وزارة المالية و اغلب الجهات العامة مما ادي الي حدوث مخالفات عند تحصيل او تحويل الإيرادات العامة و بالتالي زيادة نسبة مخاطر تعرض المال العام للضياع.

6- تبين ان هناك ضعف في اجراءات الرقابة على المال العام المكلف بها ديوان المحاسبة الليبي، حيث اظهرت المقارنة بين سنوات الدراسة تكرر نفس الملاحظات والمخالفات مما يشير الي عدم قدرة الديوان على ايجاد اليات مناسبة لإيقافها من خلال إلزام الجهات العامة بتنفيذها مما يعني استمرار حالات الفساد المالي..

14. التوصيات:

من خلال تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل اليها، نورد فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن اخدها في الاعتبار من اجل تحسين الرقابة على المال العام وبالتالي الحد من الفساد المالي:

1. تعزيز الرقابة على المال العام من خلال العمل على وضع اليات مناسبة لمتابعة و الزام الجهات العامة بتنفيذ الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي.
2. العمل على تطبيق الرقابة الوقائية (المانعة) بالجهات العامة لمنع حدوث المخالفات والتجاوزات المالية قبل حدوثها بدلا من المراجعة اللاحقة ومن ثم المحاسبة عليها.
3. اتباع اسس ومعايير موضوعية لتقدير الايرادات العامة بحيث تعبر الميزانية العامة عن خطة مدروسة لسنة قادمة.
4. السعي الي تحسين كفاءة تحصيل الايرادات العامة من خلال اتخاذ اجراءات عملية لضمان جدية الجهات العامة في جبايتها.
5. إلزام جميع المؤسسات العامة من أجل اتباع معايير المراجعة الدولية الصادرة من الجهات الرسمية التي تساهم في الحد وتقليل الفساد المالي في الجهات العامة.
6. أهمية اتباع ميادي حوكمة الشركات التي تساهم بشكل كبير في القضاء على الفساد المالي في جميع مؤسسات الدولة خصوصا السيادية منها.
7. الرفع من كفاءة العاملين في المؤسسات السيادية والجهات العامة من خلال تدريب وتأهيل الموظفين خصوصا في مجال المحاسبة والمراجعة.
8. أهمية الاختيار المناسب للمسؤولين في المؤسسات السيادية والجهات العامة من أجل الحفاظ على المال العام للدولة الليبية من الضياع والسرقة.
9. السعي الي تقوية انظمة الرقابة الداخلية في وزارة المالية والجهات العامة لزيادة فعاليتها كأداة للحفاظ على المال العام والحد من الفساد المالي وبالتالي تحسين استخدام موارد الدولة. العمل على تطوير دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المال العام من خلال تلافي اوجه القصور في أدائها وايجاد اليات عمل مناسبة لزيادة قدرته على اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية مبكرا وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهها للحد من الفساد المالي.

15. قائمة المراجع:

الشويرف، عادل امحمد؛ حيدر، عادل رمضان (2013)، أسباب الفساد المالي والإداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد 2، ص ص 362-390.

القطيسي، عبدالغني أحمد (2014)، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة علي المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة لسنوات 2008-2012، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، ص ص 189-212.

طه، سعيد (2023)، الفساد المالي والإداري للدولة وآثارها الاقتصادية، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية القانون، المجلد 2، العدد 3، ص ص 41-59.

طبيي، علي و محي الدين، عماد. (2022). أثر الفساد المالي على الاقتصاد الوطني و طرق علاجه (رسالة ماجستير في إدارة الاعمال)، مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش.

غزالي عماد . صغيري سيد علي، (2020)، أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 3، ص ص 47-58 .

كلاب، سعيد يوسف؛ عثمان، فيصل عبدالعزيز؛ أبوقرع، سامر محمود (2006)، دورة التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، مؤتمر المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، مايو، ص ص 7-10.

منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (2016)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، دار النشر منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ISBN: 978

www.aman-palestine.org، - 9950 - 356 - 19 - 1

قائمة المراجع الاجنبية:

John Flaherty, (1997) *Role of Interned Auditors in The Anticorruption Battle*, Paper Presented at The Eighth International Anticorruption Conference In Lima, Peru, Sep. 7-11.

Mashal, Ahmad M. (2011) *Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries*, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 4.

Mauro, Paolo, (1998) *Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for Further Research*, Finance & Development, World Bank publication.

Transparency International, *The Global Coalition Against Corruption*, <http://www.transparency.org/>, Web page, Mar, 2017